

الاتصال السياسي ووسائل الإعلام: قراءة تحليلية في جدلية العلاقة.

Political communication and media: Analytical reading in the relationship dialectic.

لامية طالة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، lamia.tll@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/18

تاريخ القبول: 2021/11/28

تاريخ الاستلام: 2021/07/28

ملخص:

يعتبر الاتصال السياسي واحد من الحقول الأكاديمية والمعرفية التي باتت تستقطب شهية واهتمام المفكرين والباحثين في مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة نظرا للدور الذي بات يلعبه هذا النوع من الاتصال في البيئة السياسية، وقد اهتم علماء السياسة والاتصال السياسي والاجتماع السياسي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، بل أنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال.

حيث تؤكد الدراسات الحديثة في علوم السياسة والاتصال السياسي، أن وسائل الإعلام أصبحت تشكل قوة كبيرة في المجتمع، و يمكن أن تلعب أدوارا سياسية عبر ما تنقله من مواد إعلامية، كما أن لها أثرها البالغ في علمية صنع القرار السياسي.

كلمات مفتاحية: الاتصال السياسي؛ وسائل الإعلام؛ النظام السياسي؛ النظام الإعلامي.

Abstract:

Political communication is one of the academic and cognitive fields that has been attracting the appetite and interest of intellectuals and researchers in various countries of the world in recent years, given the role that this type of communication has become in the political environment. Political scientists, political contacts and political meetings have been interested in studying the interaction between communication and the political system and the political process in general.

Recent studies in politics and political communication confirm that the media has become a major force in society, can play political roles through its media materials, and has a significant impact on political decision-making.

Keywords: Political communication; Media; the political system; The information system.

الاتصال السياسي منذ بدايته - في العشرينيات من القرن الماضي والذي كان يستخدم في الحملات الانتخابية والترويج لها عبر الوسائل المتاحة آنذاك - قد اختلفت أساليبه ومضامينه كثيرًا، فالعملية السياسية الانتخابية في وقتنا الحاضر آخذة في التطور، حيث ظهر مصطلح ما يعرف بالاتصال السياسي الحديث. في بداية القرن العشرين كان الاتصال السياسي بين السياسيين والرعية بسيطًا جدًا ولا يختلف عما هو عليه الآن، خطابات سياسية، مهارات اتصالية، ولوحات إعلانية. مازالت هذه المهارات مطلوبة في وقتنا الحاضر والتي يطلق عليها المهارات التقليدية في الاتصال السياسي، غير أن الطبيعة الجديدة في الاتصال حتمت على السياسيين استخدام تقنيات ومهارات أكثر حداثة والتي منها استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية.

ويمكن أن تتعدد الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام في الحياة السياسية المعاصرة فهي تلعب دورا في تشكيل مفاهيم الرأي العام وتصوراته وتزوده بالمعلومات السياسية والتي تشكل هذا الرأي إضافة إلى خلق التماسك بين جميع أفراد المجتمع في المواقف والأزمات السياسية الخطيرة وعند الحاجة إلى اتخاذ قرارات مصيرية، وفي إيجاد الإدراك أي أن تقوم وسائل الإعلام بتوضيح الاتجاهات والسلوكيات المقبولة وذات القيمة وذلك من خلال تلقين ما الذي تعده الجماعات المسيطرة لها وما الذي تعده غيرها غير مهم كما توضح كيفية ارتباط الأحداث السياسية المختلفة مع بعضها البعض.

يبدو، من خلال ما سبق أن السياسة كعلم وكمارسة هي مجال الاتصال السياسي بامتياز، لا ربما هي المادة الخام التي يشتغل عليها في شكله كما في جوهره، بمعنى أن الخطاب السياسي يبقى مجردًا ومحصورًا ومحدد الأثر، طالما لم يخضع لعملية تلجأ لوسيط لبلوغ ذات الهدف، إما الأدوات المكتوبة التقليدية، أو سائط الاتصال الإذاعي والتلفزيوني، أو بنية الإعلام الجديد الذي حملته الثورة الرقمية، وتمت ترجمته على مستوى شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية التي تفرعت عنها.

بالمقابل، يبقى البعد الاتصالي والتواصل الذي ينضوي خلفه الساسة، غير ذي جدوى كبرى إذا لم يتم الاتكاء في ذلك، على منابر إعلامية واتصالية تفسح له في المجال للشيوخ والرواج بين الجماهير. القناعة الثابتة إذن أن لا سياسة بدون اتصال، ولا اتصال سياسي بدون توفر خطاب سياسي تركب الأدوات الإعلامية والاتصالية ناصيته لتطول الجمهور المتلقي.

تبحث هذه الدراسة في هذه الإشكالية من خلال مساءلة الجدلية القائمة (أو التي يجب أن تقوم) بين مجال علوم الإعلام والاتصال ومجال السياسة، من باب التكامل وضمان الامتداد لبعضهما البعض، وأيضاً من زاوية التنافر القائم بينهما، لاسيما في الجانب التوظيفي.

فمع ازدياد تأثير صنع السياسات الموجهة إلى الداخل وحتى إلى الخارج بدور وسائل الإعلام بما يعكس طبيعة العلاقة الارتباطية بين الإعلام والسياسة، ويرسخ في الآن ذاته مبدأ الاعتماد المتبادل بينهما في مشهد من التداخل وتبادل الأدوار، فإن عديدا من نقاط الاستفهام تطرحها هنا حول حقيقة وطبيعة الدور الذي أصبح يمارسه الإعلام في يومنا هذا، في ظل تشكيك كبير يحوم حول مدى قدرته كسلطة رابعة على المحافظة على استقلاليته وحياده ومدى صموده أمام ضغوطات السلطة والرقابة الحكومية بما يكفل له هامشا من التحرك بحرية، وطرح الأفكار ووجهات النظر المختلفة، وإتاحة مساحة أوسع للنقد الحر البناء.

وبناء على هذا الطرح يبرز التساؤل المركزي التالي: ما هو الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في عملية الاتصال السياسي؟ وما هي طبيعة العلاقة القائمة بين النظام الاتصالي والسياسي باختلاف طبيعة النظم والاستقطاب بينهما؟.

وللإجابة عن السؤال المحوري لإشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بعملية الاتصال السياسي؟ وما هي أبرز العوامل المؤثرة فيه؟
2. كيف تتباين أهمية وسائل الاتصال في النظم السياسية؟
3. فيما يتمثل البعد السياسي لتأثير وسائل الإعلام؟
4. ما هي الاستراتيجيات والأساليب التي تنتهجها وسائل الإعلام في خلق علاقة قوية ومتطورة بين عناصر الاتصال السياسي؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

ترتبط أسباب طرح هذا الموضوع للدراسة والمساءلة العلمية بالتطورات الهائلة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة في كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والإعلامية وبروز مؤشرات جديدة تميز الديمقراطيات الحديثة في نظرتها لمكانة المواطن والرأي العام الذي يحمله ومكانة الإعلام بشتى أطرافه ووسائله وقنواته في توصيل هذا

الرأي بكل شفافية وديمقراطية إلى صاحب القرار السياسي، خاصة وأن العلاقة بين التواصل والسياسة تبدو وثيقة ومتداخلة إلى حد بعيد، لدرجة لا يمكن أن نعزل فيها العملية السياسية عن الأنشطة الاتصالية مختلفة المشارب، اللازمة لقيامها، ويتضح التأثير على مستويين اثنين: فردي خاص بما يتصل بالقيم والسلوك والاقتناع أو التعبئة، ثم جماعي من خلال التكامل السياسي أو التفكك الاجتماعي. من هنا أهمية مسألة الجدلية القائمة بين حقل التواصل وحقل السياسة، من باب التكامل ومن زاوية التنافر الذي قد يطول دورهما.

ومن هنا يهدف هذا البحث إلى مساءلة هذه العلاقة على ضوء التجاذبات القائمة بين فضاء الإعلام والاتصال من جهة وفضاء السياسة من جهة أخرى، أي بين فضاء ينشد المهنية والاستقلالية والمصدقية، وفضاء يحاول لجم هذا الطموح بالأدوات الناعمة أو بالأدوات الحشنة أو بما مجتمعة، هذه الأخيرة يمكن أن تكون قوة فعلية في الفضاء المجتمعي والسياسي إذا توافرت لها البيئة السياسية والقانونية والاتصالية المناسبة.

أولاً: مدخل إلى الاتصال السياسي.

الاتصال السياسي ظاهرة إنسانية اجتماعية تكونت منذ ظهور التجمعات الإنسانية، وارتبطت بتكوين الفرد الاجتماعي والسياسي وتفاعله مع بيئته السياسية داخل وخارج مجتمعه، فقد كان الاتصال السياسي أحد العوامل المؤثرة في التنظيمات الاجتماعية الأولى في تاريخ الإنسان.

وعلى الرغم من قدم الاتصال السياسي، باعتباره سلوكاً إنسانياً للفرد والجماعة الإنسانية، إلا أن الاهتمام بالاتصال السياسي، كعلم له نظرياته ومجالات اهتمامه لم يبدأ إلا حديثاً، والمتأمل لتاريخ تطور الفكر السياسي يلحظ أن رؤى المفكرين والفلاسفة للموضوعات اختلفت باختلاف ظروف العصر الذي عاشوا فيه.

ومع بداية عصر النهضة بدأت مرحلة جديدة في الفكر السياسي والاجتماعي، من خلال طرح الفلاسفة والمفكرين لأفكار معبرة عن التغيرات السياسية والاجتماعية والمعرفية الجديدة في أوروبا، تستند في أساسها على مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة، وكان من أهم هذه التغيرات ذات الارتباط بالاتصال السياسي ما يلي:

★ **التغيرات الاجتماعية:** ومن أبرزها انتقال أوروبا من التنظيم الإقطاعي للمجتمع إلى التنظيم الرأسمالي

وظهور طبقة البورجوازية الجديدة.

★ **التغيرات السياسية:** من خلال ظهور الدولة القومية، التي حلت محل الدولة الكوزموبوليتية، وحدثت تفتت سياسي وإقطاعي.

★ **التغيرات الدينية:** مثل حركة الإصلاح الديني، التي أعادت تشكيل العلاقة بين العابد والمعبود، وبالتالي أثرت في الاتصال السياسي والاجتماعي.

★ **التغيرات المعرفية:** كالحركة الإنسانية، والثورات العلمية والفلسفية، وتأثير تطور المعلومات والمعارف على علاقة السلطة السياسية بالمجتمع¹.

وقد تأثرت الدراسات السياسية منذ عصر النهضة، كغيرها من الدراسات الإنسانية، بالنزعة التحريرية، والاتجاه نحو التجريب والمنهج العلمي، ومن هنا بدأ الاهتمام بالسياسة في الإطار الواقعي والبعد عن التأملات الفلسفية المثالية والميتافيزيقية، ومهدت آراء المفكرين في عصر النهضة للاهتمام بالإنسان ودوره في المجتمع والحياة السياسية، وفتت الانتباه إلى موضوعات عدة كالمشاركة السياسية، والحرية والديمقراطية، وكان لذلك أثره الواضح في الاهتمام بالاتصال السياسي، وهو ما اتضح فيما بعد في آراء كل من كانط وهيغل وماركس وغيرهم من المفكرين، الذين ساهموا في وضع الأسس للديمقراطية الحديثة، ونبهوا إلى أهمية العلاقة بين السياسة والمجتمع؛ حيث شهد القرن الثامن عشر مولد العديد من الأفكار التي كان لها آثارها في الفكر الاجتماعي والسياسي؛ نتيجة للتغيرات التي تمت بفعل الثورة الصناعية وما أحدثته من تطورات في وسائل الاتصال².

ولأن العصر الحالي يتميز بأنه عصر الإعلام والمعلومات، لما يمتلكه من قدرة على التأثير والإفناء، وتشكيل الأفكار، وصياغة الرأي العام فقد أصبح الإعلام عاملاً من عوامل التنمية وعنصراً متزايد الأهمية في التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي فإن التطور الكبير الذي طرأ على وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيا في الوقت الحالي ساهم في ظهور وسائل إعلام حديثة تتميز بعنصر السرعة في نقل الخبر والمعلومة جعلت الإعلام يخترق كل الحدود والحواجز بين الدول ويصل إلى جميع الناس بدون استثناء من خلال استخدام وسائل جديدة مثل الانترنت، الفاكس، والهاتف النقال وغيرها، وتلك الوسائل الجديدة عززت دور الإعلام والاتصال في المجال السياسي فقد أتاحت له فرصة نقل الأخبار والمعلومات بأسرع وقت وبتكاليف أقل.

لقد شهد العالم في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي تطورات وتحركات سياسية كبيرة مما دفع الدول والحكومات باللجوء إلى مختلف الوسائل والأساليب الإعلامية والاتصالية من أجل تحقيق غاياتها

وأهدافها وتعميق مبادئها والترويج لأيديولوجيتها، وظهر الاتصال السياسي الذي يهتم بالجوانب والقضايا السياسية ويقوم بأحداث التأثير والتغيير في الآراء والأفكار والقناعات لدى الجمهور ويساهم في عملية صنع القرار السياسي، وصار يحظى باهتمام الوحدات والتيارات السياسية كونه المعبر عن فكرها وفلسفتها ونشاطاتها وتطورها وقدرتها على التأثير في الجمهور³.

تطور الاتصال السياسي مع تطور وسائل الإعلام المختلفة إذ أصبح يهتم بكيفية توظيف واستغلال تلك الوسائل في العملية السياسية، إذ يقوم بنقل وتحليل النشاط السياسي وإتاحة المجال أمام السياسيين وقادة الرأي للحصول على المعلومات والبيانات، وتلقي ردود أفعال الجمهور نحو سياساتهم وقراراتهم ومواقفهم، مما يساعد في كل العمليات والخطوات المصاحبة لصنع القرار السياسي فضلا عن اعتماد الجمهور عليها في تكوينه واعتقاده واتجاهاته ومواقفه المختلفة إزاء الأحداث والسياسات التي تقع داخل الواقع المحيط به⁴.

وتسعى الدول على اختلاف الأنظمة السياسية القائمة فيها إلى استخدام وسائل الإعلام والاتصال إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية في حالي السلام والحرب وفي مقدمة هذه الأهداف أهدافها السياسية سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي، وقد أصبح الاتصال السياسي عنصراً من العناصر المهمة في تقييم أداء السلطة والقائمين عليها، فالاتصال السياسي يؤدي وظيفة سياسية ويعمل على إحداث تأثيرات واقعية ومحتملة على عمل وسلوكيات الآخرين⁵.

1. مفهوم الاتصال السياسي:

يرى الكثير من المهتمين بالاتصال السياسي أنه إحدى ثلاث عمليات سياسية متداخلة " القيادة السياسية، التنظيمات السياسية، الاتصال السياسي"، ويقصد به الوسائل التي تعمل على إحداث التأثيرات السياسية، والتفاعل ما بين المؤسسات الحكومية والسلوك السياسي لدى المواطنين، وينبغي التفرقة بين الاتصال السياسي، باعتباره أحد أشكال الاتصال الاجتماعي، وبين الاتصال السياسي باعتباره علماً له نظرياته ومجالاته الدراسية؛ فالاتصال السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي يزاؤها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق أهداف سياسية، وينصب جوهره على إحداث التأثيرات وتغيير الاتجاهات والآراء لدى الجمهور المستقبل؛ لتحقيق أهداف محددة يسعى لها القائم بالعملية الاتصالية⁶.

قبل الخوض في تعريفات علم الاتصال السياسي لابد من الإشارة إلى أن المتتبع لمراحل نشأة الاتصال السياسي والمستقرى لوضعه الراهن يلحظ أنه لم يتم ولحد الآن وبشكل محدود ودقيق تحديد المضمون المتعلق بحيث تفصله عن غيره من المضامين العلمية الأخرى وأسباب ذلك هي ليس هناك إجماع بين أساتذة الاتصال السياسي والباحثين فيه على مضمون وحدود هذا النوع من الاتصال، وهذا لا يعني نقصاً في التعريفات المقدمة من المتخصصين فيه، فالتعريفات كثيرة لكنها متنوعة، وكل منها ينظر إلى هذا الفن من زاوية تختلف عن الأخرى.

نمط الاتصال السياسي هو نمط جديد من أنماط الاتصال التي لا تنفك بحال من الأحوال عن أنواع العلوم الاجتماعية، بل هو ضرب من ضروب العلوم الاجتماعية، والعلاقة بينه وبين غيره متجدرة يصعب معها تحديد مضمون هذا النمط الاتصالي الجديد.

وهذه مجموعة من التعريفات المختارة للاتصال السياسي، لنرى مدى التنوع في الطرح ومحاولة تقديم عناصر محددة يقوم عليها هذا الفن.

أما تعريف الاتصال السياسي باعتباره نشاطاً اتصالياً، فقد تعددت الآراء بشأنه، ففي تعريف **شودسون Schudson** هو: " أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع ".

ويعرفه جون ميدو **J. Meadow** بأنه: " الطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكمياته، أو الطريقة التي تقوم فيها ظروف الاتصال بتشكيل السياسة ".

كما يعرفه **ماكنير براين Mc Nair Brian** بأنه اتصال هادف حول السياسة، ويشير إلى أن هذا التعريف يتضمن:

- ❑ كل أشكال الاتصال التي يقوم بها الفاعلون السياسيون لتحقيق أهداف معينة.
- ❑ الاتصال الموجه إلى السياسيين من غير المشتغلين بالسياسة كالناخبين وكتاب الأعمدة الصحفية وغيرهم.

❑ الاتصال الذي يتناول السياسة وأنشطتهم كما تتضمنها التقارير الإخبارية والافتتاحيات والأشكال الأخرى من تناول وسائل الإعلام للسياسة.

وهذا التعريف يشمل جميع أنواع الخطاب السياسي، حيث يؤكد ماكنير أنه أخذ في الاعتبار، عند تعريفه للاتصال السياسي، ليس فقط الرسائل المكتوبة أو المنطوقة، ولكن أيضًا المظاهر المرئية التي تعطي دلالة، مثل: شكل الوجه والملبس، فهذه الأشياء وغيرها من الرموز الاتصالية قد تشكل وتكون الهوية السياسية⁷.

تعريف دينتون وودوارد **Denton and Woodward**: الاتصال السياسي هو: " المناقشة العامة حول السلطة ومصادر الدخل العام في المجتمع ".

تعريف تشافي **Chaffee** هو: " أثر الاتصال ووظيفته في العملية السياسية ".

تعريف بليك و هاردسن **Blake & Harddsen**: " الاتصال المؤثر تأثيرا حقيقيا أو ممكنا في الحالة السياسية، أو الوجود السياسي بصفة عامة ".

تعريف فيليب دافيسون **Phillip Davison** الاتصال السياسي هو: " الطريقة التي تقوم بها الظروف السياسية بتشكيل نوعية الاتصال وكميته من جهة، ومن جهة أخرى هو الطريقة التي بها يمكن إن تقوم ظروف الاتصال بتشكيل السياسة " ⁸.

تعريف دومينيك والتون **Dominique Walton** الاتصال السياسي هو: " فضاء واسع يتم فيه تبادل الخطابات المتعارضة من طرف ثلاثة فاعلين يملكون جزء من الشرعية السياسية والديمقراطية هم رجال السياسة الصحفيون والرأي العام من خلال سبر الآراء ".

تعريف كارل دويتش **Karl Deutsch**: الاتصال السياسي هو: " عصب العملية السياسية، فإذا كان الاتصال فعالا قلل احتمالات الخطأ في اتخاذ القرارات التي هي قمة وغاية العمل السياسي " ⁹.

وتعريفات الاتصال السياسي التي قدمها المتخصصون كثيرة من خلال كتبهم و دراساتهم وأبحاثهم، ولكننا نكتفي بما أثبتناه هنا لتوضيح تنوع الطرح واختلاف وجهات النظر حول العناصر الأساسية التي يتركب منها تعريف مصطلح الاتصال السياسي.

فيما ينحصر تعريف ميدو **Meadow** في الرموز والرسائل ويستبعد عناصر أخرى مثل الوسائل نجد أن بليك وهاردسن يقصران تعريفهما على عنصر الأثر الذي يحدثه الاتصال السياسي في البيئة السياسية، ثم يأتي دينتون و وودوارد فيستبعدان من تعريفهما للاتصال السياسي كل العناصر المهمة التي ينبغي أن يتركب

منها مثل الوسيلة والأثر والجمهور، ولعل أقرب التعريفات إلى الشمول هما تعريف شودسون وماركيز إن تفوق الأخير في تضمين تعريفه العناصر الأساسية التي يتشكل منها الاتصال السياسي مثل الوسيلة، الجمهور، القائم بالاتصال، الهدف، الأثر والمضمون¹⁰.

والحقيقة التي نلاحظها تتكرر في كتابات و دراسات المهتمين بالاتصال السياسي هي أن هناك نشاطات تسمى اتصال "Communication" ولكن أساتذة الاتصال لم يتفقوا على ماهية هذه الأنشطة، وهناك أنشطة تصنف تحت مفهوم السياسة "Politique"، وعندما تؤثر - رغم أنه ليس هناك اتفاق بين أساتذة الاتصال حول ماهية هذه الأنشطة أيضا- الأنشطة السابقة "الاتصالية" على الأنشطة اللاحقة "السياسية" يحدث ما عرف بالاتصال السياسي.

وبالتالي فيمكن القول بأن الاتصال السياسي هو "النشاط الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب والذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة"، ذلك أن مضمون الاتصال السياسي هو النشاط الذي يحدث في البيئة السياسية سواء كان متعلقا بأعمال الحكومة وأساليب ممارستها للسلطة داخل حدود الدولة أو خارجها وهو ما يعكس نشاط الساسة الذين يتخذون من وسائل الاتصال منابر لهم لإيصال صوت السلطة إلى الشعب، أو نشاط الإعلاميين الذين يشاركون السلطة صناعة القرار والمشاركة في العملية السياسية، أو من خلال وظيفة مراقبة الحكومة و متابعة نشاطات رجالها.

وغالبا ما يلجأ هؤلاء الساسة والإعلاميون إلى وسائل الاتصال الجماهيري لتحقيق أهدافهم الاتصالية، أما الفئة الثالثة وهم أفراد الشعب، فإن وسيلتهم في ذلك تكون على مستوى الاتصال الشخصي أو الجماعي من خلال المناقشة التي تتناول قضايا البيئة السياسية التي يثيرها الساسة والإعلاميون من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، وقد يشارك أفراد الشعب في العملية السياسية من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، أيضا إذا كان الإعلاميون يمثلون الوسط بين الحكومة والشعب¹¹.

وكون الاتصال السياسي اتصال هادف أي أنه محدد بغايات مرسومة وأهداف مقصودة، فالسياسي الذي يتحدث إلى الشعب عبر وسائل الاتصال يهدف إلى إيصال رسالة محددة و الإعلامي الذي يراقب أعمال الحكومة وأساليب ممارستها للسلطة مثلا يهدف إلى غاية محددة، وأفراد الشعب الذين يشاركون في العملية السياسية من خلال وسائل الاتصال المختلفة إنما يهدفون إلى التعبير عن رأيهم اتجاه القضايا المتعلقة ببيئتهم السياسية، والاتصال السياسي يرفع حالة الوعي السياسي للأفراد في الدول الديمقراطية والمتطورة، بينما

في المجتمعات النامية والتي تمارس الدكتاتوريات يهدف الهيمنة والتحكم في سلوك الأفراد والجماعات، فهذا التعريف إذن يتضمن عناصر أساسية يقوم عليها الاتصال السياسي وهي:

- **النشاط السياسي:** وهو مضمون العملية الاتصالية السياسية.
- **القائم بالاتصال:** وهم الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب.
- **الهدف:** الذي يتضمن الأثر المقصود من الرسالة سواء كان متعلقا بوظيفة التأثير في الرأي العام أم في عملية التنشئة السياسية.
- **الوسيلة:** وهي كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط السياسي الذي تمارسه الحكومة أو الإعلاميون أو أفراد الشعب¹².

ومن خلال كل ما سبق يمكننا تعريف الاتصال السياسي بأنه: " أحد فروع الإعلام الذي يتميز بقدرته على التأثير والتغيير والإقناع ويهتم بتغطية الموضوعات السياسية، ويسعى لتحقيق أهداف سياسية ويعتبر من الأدوات الفعالة والرئيسية التي يعتمد عليها أي نظام سياسي ويستخدمه في تحقيق استراتيجياته المختلفة "

لقد شهد مجال الاتصال السياسي تطورات في الأربعين سنة الماضية ليس في مجال البحث العلمي فقط، بل امتدت لتشمل الإصدارات العلمية المتخصصة والتدريس في الجامعات والمؤسسات التعليمية والتخصص المهني والممارسة التطبيقية في المؤسسات المتخصصة، مثل مراكز البحث والدراسات السياسية والإستراتيجية، ففي مجال البحوث بدأت في الخمسينات الميلادية من هذا القرن وكان الاهتمام منصبا على موضوعات ذات علاقة ذات وثيقة بالاتصال السياسي، وقد تنوعت موضوعات البحث في مجال الاتصال السياسي في السنوات التي تلت منتصف هذا القرن¹³.

ثانيا: أهمية وسائل الاتصال في النظم السياسية:

تختلف أهمية وسائل الاتصال باختلاف النظم السياسية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعكس البناء الذي تعمل فيه وتؤثر عليه ويؤثر فيها.

1. وسائل الاتصال في النظام الليبرالي: في النظم الليبرالية يعبر نظام الاتصال عن آراء متنافسة وي طرح البدائل ويجعل للفرد حق التأيد أو المعارضة، كما يكون تدفق المعلومات أسرع وتسمح هذه النظم للقطاع

الخاص بالمساهمة في وسائل الاتصال مع حد أدنى مع تدخل الحكومة وتشجيع المنافسة الحرة ويكون تمويل هذه الوسائل من الإعلانات، وتقوم هذه الوسائل بمراقبة عمل السلطة، وتقديم المعلومات والمعرفة إلى الجماهير وتعد الوسائل الهامة للتعبير عن المصالح.

2. وسائل الاتصال في النظام الشمولي: في النظم الشمولية تحتكر الدولة كل قنوات الاتصال وتسيطر عليها بل وتدججها في النظام السياسي الداخلي، و تسعى لضبط ورقابة كل القنوات الرسمية وغير الرسمية كجزء من احتكار القوة و تهدف وسائل الاتصال إلى الدعاية وتأكيد قيم الإقناع بشرعية النظام السياسي ودفع الجماهير إلى سلوك يعبر عن هذا الموقف، أي ينظر إلى وسائل الاتصال كهيكل لتعبئة تساهم وتؤثر في القدرات الرسمية الإستراتيجية والتنظيمية، وتسيطر عليها الإيديولوجية بدرجة واضحة، ويسعى نظام الاتصال في الدول الشمولية إلى الدعاية والإثارة والتنظيم الجماهيري والتعليم وخدمة التنمية الوطنية، ويتم على الأعلى المستويات في الدولة والحزب هو الذي يشرف على تنفيذ الخطة.

3. الدول النامية: لاحظ العديد من الباحثين أن المسلك الشيوعي في استخدام وسائل الاتصال في التنمية كان أكثر جاذبية لكثير من دول العالم الثالث؛ حيث تقوم وسائل الاتصال بدور كبير في تعبئة الجماهير وتفسير الإيديولوجية الرسمية وتغليب وظيفة الدعاية، و يقوم الاتصال في هذه الدول بالمساعدة في تحقيق وحدة الشعب وتقوية نفوذ الدولة وتأييد الأهداف القوية، وتبرز في الدول النامية أشكال متعددة من سيطرة السلطة تختلف باختلاف مرحلة التطور، وتميل الدول في العالم الثالث إلى تقييد حرية المناقشة، وتسعى إلى استخدام وسائل الإعلام لتنظيم التأييد الشعبي لسياسات الدولة، و يدعي قادة هذه الدول صعوبة ترك حرية وسائل الاتصال لأنها تشتت جهودهم ويفرضون السيطرة عليها¹⁴.

وهكذا فإن وسائل الإعلام تلعب دورا رئيسا وفاعلا في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.

ثالثاً: البعد السياسي لتأثير وسائل الإعلام:

يمكن تحديد أربعة اتجاهات أساسية تتعلق بقوة تأثير وسائل الإعلام سياسياً:

1. الاتجاه الأول: ظهر في بدايات الاهتمام بوسائل الإعلام، حيث كان هناك إجماع على أن وسائل الإعلام قد مارست تأثيراً إقناعياً ضخماً، خصوصاً فيما يتعلق بجمهورية هذه الوسائل، وتأثير الطبيعة الحضرية والتصنيع على العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور، والاعتقاد بأن جمهور وسائل الإعلام يقع ضحية لقوى أيديولوجية هائلة هي وسائل الإعلام.

وخلال تلك الفترة ظهرت نظرية الطلقة السحرية والمجتمع الجماهيري، ومن الملاحظ أن الآراء التي سادت تلك الفترة لم تكن تستند إلى بحوث علمية، لأن الدراسات الإعلامية في ذلك الوقت لم تستخدم أدوات البحث العلمي التي تمكنها من تقديم دليل علمي يدعم هذا الأداء.

2. الاتجاه الثاني: يمثل الآراء القائلة بالتأثيرات المحدودة، وقد بدأت هذه الآراء في الظهور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين بدأت عملية تقويم جديدة لتأثير وسائل الإعلام باستخدام أساليب بحثية حديثة، وسادت خلال تلك المرحلة اعتقادات بأن تأثير وسائل الإعلام هو تأثير محدود، وأن هذه الوسائل ليست سبباً ضرورياً أو كافياً للتغيرات التي تحدث للجمهور نتيجة تعرضه لهذه الوسائل. وهكذا تنكرت بحوث التأثير في هذه المرحلة للآراء والاجتهادات التي سادت المرحلة الأولى، والتي كانت قد أجمعت على التأثير القوي لوسائل الإعلام. وقد أسهم ظهور منظور الفروق الفردية والتعرض الانتقائي في دعم مقولات التأثير المحدود لوسائل الإعلام.

3. الاتجاه الثالث: بدأ في نهاية الستينيات واستمر طوال السبعينيات، حيث أعيد النظر في طبيعة تأثيرات وسائل الإعلام، وظهرت تعبيرات التأثيرات المشروطة والتأثيرات غير المباشرة، والتأثيرات الداعمة للقيم والاتجاهات لدى الجمهور، ويلخص ديفلير خلاصة آراء هذا الاتجاه بالقول " إن بعض وسائل الإعلام تمارس بعض التأثيرات في ظل بعض الظروف في بعض الأشخاص، وقد ساهمت نظريات الإقناع المرتبطة بتكوين الشخصية في دعم هذا الاتجاه، مثل نظرية التنافر المعرفي، التي تفترض أن الجمهور يبحث عن الإقلال إلى أدنى حد من عمليات القلق الناتجة عن تعرضهم لاتجاهات وقيم لا توافق ما لديهم من قيم واتجاهات.

4. الاتجاه الرابع: يمثل العودة إلى الحديث عن التأثيرات القوية لوسائل الإعلام؛ إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مقولات التأثير المحدودة شوهدت وأسءت تفسير البحوث عبر السنين، وترى إليزابيث نيومان -

وهي أبرز باحثي هذا الاتجاه - أن التمسك بمحدودية تأثير وسائل الإعلام لم يعد محتملاً، وأن أغلب الباحثين يعتقدون أن لوسائل الإعلام تأثيرات قوية¹⁵.

وهكذا فإن بحوث التأثيرات اليوم تتسع لثلاثة اتجاهات: الاتجاه القائل بمحدودية تأثير وسائل الإعلام، والقائلين بقوة تأثيرها، أما الاتجاه الثالث فإنه يأخذ موقفاً وسطاً بين التأثيرات المحدودة والتأثيرات القوية.

وبالتالي فقد خضعت بحوث التأثير للعديد من الاتجاهات، بحسب اهتمامات الباحثين والقوى الاجتماعية، التي مارست دوراً لا يمكن إنكاره في توجيه مسيرة بحوث الإعلام بوجه عام¹⁶.

ويمثل هارولد لازويل التيار السياسي في بحوث الإعلام عبر مراحل تطورها الأولى، وكان رائداً في دراسة الدعاية ودور وسائل الإعلام في الدول والمجتمعات، واهتم بدراسة القائمين بالاتصال من ذوي النفوذ السياسي، ووضع قائمة بكثير من الموضوعات التي أصبحت تشكل مجال البحث السياسي لبحوث الإعلام، فقد اهتم بعلاقة الاتصال بالحكومة، عوامل السيطرة والإشراف على وسائل الإعلام، الاتصال كوسيلة في يد الحكومة أو السياسيين، ومضمون وسائل الإعلام.

ثم جاء بعد لازويل عدد من العلماء الذين تابعوا البحث في مجال التأثير السياسي لوسائل الإعلام بالنسبة للحكومات والأحزاب والمنظمات المختلفة في أوروبا والولايات المتحدة، فقد اتسع نطاق البحث في العلاقة بين وسائل الإعلام والأنشطة السياسية لتشمل تطبيقات لنظريات لم تنشأ أصلاً لاستقصاء التأثيرات السياسية لوسائل الإعلام¹⁷.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك روابط قوية بين المدخل الوظيفي ومدخل التأثيرات؛ فالكثير من الباحثين يستخدم نتائج البحوث الوظيفية في دراسة تأثيرات وسائل الإعلام، ويرى بيكر أن الناس يستخدمون وسائل الإعلام التي تخدم احتياجاتهم، ولكن وسائل الإعلام تؤثر فيمن يستخدمها.

رابعا: العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي:

يؤدي كثير من العوامل والمتغيرات دوراً مؤثراً في الاتصال السياسي، بعضها يتعلق بخصائص النظام السياسي، وأهميته في تشكيل الرأي العام، والبعض الآخر يتعلق بالنظام الإعلامي وملكية وإدارة وسائل الاتصال، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة ببيئة العملية الاتصالية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما أن هناك عوامل خارجية تؤثر في الاتصال السياسي وفي العملية الاتصالية ككل تأثيراً إيجابياً، لعل من أبرزها

الثورة المعلوماتية؛ فالمؤسسات الاتصالية هي منظمات تتأثر بالبيئة التي تحيط بها بكل أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لذا فهناك محاولات للتأثير عليها من قبل مؤسسات متعددة: سياسية كالدولة، واجتماعية كالمجتمع، واقتصادية كالشركات، وخارجية أخرى¹⁸.

1. خصائص النظام السياسي:

بالرغم من أن وسائل الاتصال ترتبط بالفكر السياسي أو الفلسفة السياسية التي تنتجها الأنظمة السياسية ومؤسساتها، وتحدد أطر العلاقة بين وسائل الاتصال والسلطة من جانب، وبين الوسائل وأفراد المجتمع من جانب آخر، بل قد تصبح انعكاساً لها وترجمة لرؤيتها الفكرية؛ إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الاتصال السياسي¹⁹.

وقد شهد العالم ثورة ديمقراطية تمثلت في سقوط معظم الأنظمة الشمولية، سواء في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، أو في العديد من بلدان العالم الثالث، واتجاه ما تبقى من هذه الأنظمة مكرهاً نحو درجة جديدة من درجات الممارسة الديمقراطية، فظهر الحديث عن التعددية السياسية، وتراجعت المقولات الخاصة بنظام الحزب الواحد، وبدأ الحديث عن حرية الصحافة والإعلام يحتل مساحة واسعة في نطاق التفكير السياسي، بوصفه ضرورة من ضرورات النظم السياسية الديمقراطية، بل نجد جدلاً حول نقطة البدء المناسبة للإصلاح الديمقراطي: هل تكون من خلال البدء بنطاق واسع الحرية بالنسبة لوسائل الإعلام؟ أم تكون من خلال إعادة بناء مؤسسات النظام السياسي، استناداً إلى قواعد الممارسة الديمقراطية المتعارف عليها في الفكر السياسي؟ والخبرة المعاصرة توضح أن بعض الأنظمة بدأت عملية الإصلاح الديمقراطي من خلال البدء بمنح وسائل الإعلام نطاقاً أوسع من الحرية، في حين اتجه البعض إلى البدء بإعادة بناء مؤسساته السياسية على الأسس الديمقراطية، وأياً كان الخيار فإن التجربة العملية قد أكدت على أن ثمة علاقة بين هذين الخيارين؛ فالنظم التي بدأت بالخيار الإعلامي الحر تأثرت مؤسساتها السياسية بدرجة واضحة بنتائج الأخذ بهذا الخيار، ومن ثم بدت الحاجة ملحة لإعادة بناء هذه المؤسسات على أسس ديمقراطية، أما النظم التي أخذت بالخيار المؤسسي فقد ظهر لديها الحاجة إلى الإعلام الحر لتسيير آلة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للأساليب الديمقراطية²⁰.

يعرف النظام السياسي بأنه: "محاولة تصويرية وتحليلية لوضع إطار حركي للنسق السياسي الذي تتحول بموجبه مطالب الأفراد إلى قرارات وسياسات حكومية رسمية وذلك وفق استمرارية متصلة من

النشاطات والتفاعلات الحكومية والشعبية المختلفة."، وهناك أربعة خصائص أساسية توجد في كل الأنظمة، وتمثل فيما يلي:

☑ أن أي نظام أو منتظم يتألف من مجموعة أجزاء أو عناصر مختلفة تعمل معاً بانتظام لتحقيق هدف موحد.

☑ أن هذه الأجزاء والعناصر تتفاعل وتتداخل في آلية منتظمة.

☑ أن هناك حدود معينة تفصل النظام عن المحيط الذي يعمل فيه.

☑ أن عمل بعض عناصر النظام هو أهم من أعمال العناصر الأخرى وذلك فيما يتعلق بسير عمل النظام، مثال على ذلك " وسائل الإعلام الجماهيرية".

حيث أن من خصائص النظام السياسي:

➤ أن عناصر النظام السياسي المتمثلة في الأفراد والمؤسسات وبعض القوى والمظاهر المؤثرة تمتاز عن عناصر المنظمات الأخرى.

➤ يقوم النظام السياسي في أساسه على علاقة بين الحاكم والمحكوم والتي يستطيع فيها الحاكم فرض إطاعة أوامرهم على المحكومين.

➤ يتأثر النظام السياسي إلى درجة كبيرة بالمحيط الداخلي الذي يعمل فيه كما يتأثر بالمحيط الدولي²¹.

ويعد المناخ السياسي السائد في المجتمع وخصائصه من العوامل الهامة والمؤثرة في الاتصال السياسي، الذي يمثل في رؤية السلطة السياسية لدور المواطن، ومدى توافر التنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المختلفة، ورؤية السلطة للنظام الإعلامي، والمشاركة التي تمارس في المجتمعات الغربية ترتبط بالإطار الدستوري والمؤسسي الذي يشمل: التعدد الحزبي، الجماعات المصلحية، حرية الثقافة، البرلمان وأجهزة الحكم المحلي...، والأحزاب السياسية تقوم بدور هام في تحديث المجتمعات، وترشيد ممارسات السلطة السياسية، وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات العامة وزيادة دور الرأي العام، وهي التي تقدم المرشحين الصالحين لتولي المراكز، وتقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها، والوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة؛ فإذا كان الشعب في مجمله يستطيع الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها، فإنه لا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة عنها، إلا في حالة توافر التنظيمات السياسية، هذا إضافة إلى أن وجود أحزاب متعددة يعطي فرصاً للاختيار بين برامج وسياسات متباينة تتقدم بها الأحزاب المختلفة، ويسعى كل حزب منها إلى

الحصول على تأييد أغلبية أفراد المجتمع لبرامجه وسياساته في الانتخابات العامة؛ حتى يتمكن من تولي السلطة التي تتبع له تنفيذ برنامجه الانتخابي²².

ولأن عملية صنع القرار السياسي لا تأتي بصورة فجائية أو طارئة أو بصورة عشبية، بل تأتي بشكل منظم ومدروس، لأنها بالضرورة تحتاج إلى تراكم خبرة ودراية وجهد مائتين من الدراسة المعمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية لاتخاذ القرار نحو ما تصبو إليه الحاجة.

وتشكل القرارات التي تعمل على أساسها الدول بشكل عام، الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها مسيرة الحياة في الداخل، أو في علاقات تلك الدول مع العالم الخارجي، ولذلك فإن خطورة وأهمية صناعة ذلك القرار تكون كبيرة لما قد يتسبب به من فوضى في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة الاعتناء بالقرار قبل إصداره لأنه يمثل مكانة الدولة ومنزلتها، ويدل على تحضر ورقي تلك الدولة في تعاملاتها وعلاقاتها مع بقية دول العالم، حيث أن هنالك ارتباط العديد من القرارات الداخلية بالعالم الخارجي.

ولذلك يكون القرار السياسي هو المرآة العاكسة لفلسفة وأيديولوجية وأهداف النظام السياسي السائد من خلال طرح البدائل الموجودة في الدولة والعمل على المفاضلة بينها، ومن ثم اختيار أفضلها حتى الوصول إلى المرحلة التي يصبح فيها القرار قد بلغ مرحلة التطبيق الفعلي وفق أحكام القانون الداخلي أو أحكام القانون الدولي²³.

لقد أصبحت المشاركة الشعبية الكبيرة في عملية اتخاذ القرار السياسي هدفًا اجتماعيًا مهمًا في النظم الديمقراطية، ويرتبط ذلك بشكل وثيق بانتشار المعارضة وجماعات العمل الجماهيري، والمشاركات السياسية غير التقليدية، وصولاً إلى مشاركة أكثر فاعلية في العملية الديمقراطية، خصوصاً أن الديمقراطية هي تلك المرحلة في التطور السياسي التي يكون فيها لجميع المواطنين نصيب من السلطة، بل أن يتساوى نصيب كل منهم من الناحية النظرية، إلا أن واقع الأمر يكشف أن معظم دساتير العالم الغربي لازالت تحتوي على كثير من الاتجاهات غير الديمقراطية، وكفي هنا أن نذكر أن الأحزاب السياسية هي الأداة التي تتحول خلالها رغبات الأفراد إلى سياسات متماسكة، وغرضها الأساس الوصول للحكم لتنفيذ هذه السياسات، ويظهر من ذلك الخطر الكبير الذي تتعرض له الديمقراطية في حالة وقوع الأحزاب السياسية تحت سيطرة فئة قليلة

تملك الثروة والنفوذ الاجتماعي والمادي، أو - على أحسن الفروض - انقسام الشعب إلى مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية المتنافرة، التي يفرق بينها إما الجنس أو اللغة أو الدين أو المصلحة المادية أو المصلحة الطبقية، مما يستحيل معه وضع نظام مستقر للحكم²⁴.

2. العوامل التي تؤثر في صنع القرار السياسي: عملية صنع القرار ليست عملية سهلة أو اعتيادية، فهي وإن كانت تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي لكل دولة، إلا أنه على الرغم من هذا الاختلاف فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع القرار السياسي، هذا الموضوع يحاط في أغلب الأحيان بالسرية ونوع من الغموض، على اعتبار أن صنع القرار السياسي شأن داخلي وأمر لا بد أن تنفرد به الدولة دون أن يكون لأي جهة خارجية أن تؤثر أو تتعرف على الكيفية التي تم بموجبها صنع القرار، ومن بين العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي:

☑ **العوامل الداخلية:** هي مجمل الظروف القائمة في إطار الدولة أي النظام السياسي و الأحزاب وجماعات الضغط السياسي، ومن المعروف أن الأنظمة الديمقراطية التي تقبل الرأي والرأي الآخر فإن صنع القرار فيها يشهد تقدماً ملموساً على أرض الواقع، والسبب في ذلك هو توسيع دائرة المشاركة للأحزاب والمنظمات والصحافة والرأي العام عموماً من خلال الكثير من الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل معرفة رد الفعل حول القرار.

وعلى العكس منه بالأنظمة غير الديمقراطية، نجد أن مساحة الرأي الآخر موجودة شكلاً دون مضمون، إن لم نقل منعدمة تماماً عن المشاركة في الحياة السياسية مع وجود الدستور فيها والذي يعطيها الحق في طرح أفكارها واقتراحاتها وأرائها المؤيدة أو المعارضة للنظام القائم، إلا أنها تبقى نصوصاً قانونية غير مفعلة في هذا المجال.

☑ **العوامل الخارجية:** وهي ظروف المجتمع الدولي بشكل عام بما يتضمنه من دول و منظمات دولية، وقد كانت عملية تأثير الوضع الخارجي مع عملية صنع القرار السياسي في الداخل ليست بذات قيمة، والسبب أن الوضع الداخلي لم يكن يؤثر أو يتأثر بما موجود خارج النطاق الداخلي²⁵.

وتتوقف أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام على طبيعة العلاقة بينه وبين النظامين السياسي والاجتماعي السائدين في أي بلد والعملية الإعلامية أياً كان مستواها التقني أو وجهتها السياسية.

ويقول " ولبرشرام في هذا الصدد: " ليست هناك نظرية للدولة وأخرى لوسائل الإعلام، بل هناك إيديولوجية واحدة تحدد الخط العام لدولة ووسائل الإعلام"²⁶.

فمن المفروض أن وسائل الاتصال تساعد على تكوين رأي عام من خلال تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات والحقائق، ومن خلال استخدامها كقنوات للتعبير السياسي ونشر أفكار وآراء والنخبة الحاكمة والمعارضة.

كما تساعد على تغيير الاتجاهات غير المرغوبة وتثبيت تلك المرغوبة إن العلاقة بين العمليتين السياسية والاتصالية علاقة جوهرية على نحو مميز، فلو كان عالم السياسة يقوم على القوة، فإن من يملكون القوة ويميلون إلى ممارستها لا بد من نقل رغباتهم إلى من يتوقعون الاستجابة لهم، وإذا كان علم السياسة مبني على المشاركة فلا بد من إيجاد وسائل لنقل مصالح ورغبات مطالب المواطنين إلى القادة، ولو كان عالم السياسة يقوم على الشرعية فلا بد من وجود الوسائل التي تعبر رمزياً عن القيم والمعايير لمثل هذه النظم وأفعال السلطة ل يتم الحكم عليها²⁷.

إن وسائل الإعلام تلعب دوراً سياسياً وتأسيسياً في المجتمع علاوة على تزويد الأفراد بالمعلومات، فهي تؤثر على خيارات النخبة والفاعلين السياسيين، لذا تعطي الدول اهتماماً كبيراً لتحديد الهيئات المسؤولة عن وسائل الإعلام، ويكفي للدلالة على أهمية وسائل الاتصال أن أي محاولة لتغيير نظام الحكم في دولة ما بالقوة تبدأ بالسيطرة على وسائل الإعلام كخطوة لضمان النجاح للنظام الجديد، وبصفة عامة إن من يملك وسائل الاتصال في النظم السياسية المعاصرة يؤثر ويوجه إن لم يسيطر مباشرة على السلطة، وإن اتساع سيطرة النظام السياسي ترتبط بالسيطرة على وسائل الاتصال²⁸.

وتم فإن الثقة بالسلطة ووسائل الاتصال السياسي الخاضعة لهيمنة الحزب الواحد، تصبح مهمة، وهذا يؤثر بدوره على التفاعل والمشاركة عبر وسائل الاتصال، إضافة إلى أن تغطية وسائل الاتصال في الدول النامية لكثير من القضايا والأحداث القومية والمحلية تأتي متأخرة وتتسم بعدم الدقة والموضوعية في نقل الأحداث، وتتركز جهودها على الإشادة بإنجازات حكوماتها وإغفال السلبيات التي قد تحدث، حيث سادت ظاهرة "المونولوج" بدلاً من "الديالوج" أو الحوار السياسي²⁹.

هذا أدى بدوره إلى أن يصبح الفرد متلقيًا أكثر منه مرسلًا، ومتفرجًا أكثر منه مشاركًا حيث يؤدي ضعف وسائل الاتصال السياسي وعدم اتصافها بالاستقلالية والفاعلية والتعبير عن المجتمع، إلى احتواء

السلطة السياسية لها، وبالتالي تقل قدرتها على التأثير في المجتمع نتيجة عدم وجود مشاركة جماهيرية حقيقية عبر هذه الوسائل حول القضايا والقرارات السياسية؛ مما يفقد المجتمع الثقة بها، ويثير الشكوى وتزايد الشائعات السياسية، ويؤدي ذلك إلى نشوء مجتمع يتسم بالسلبية واللامبالاة، وعدم اهتمام الفرد بغيره من أفراد المجتمع، أو ما يدور حوله من أحداث، والبعد عن أي عمل جماعي أو فردي يستهدف الصالح العام، والعزوف عن التفاعل والمشاركة بكافة أنواعها ومجالاتها عبر وسائل الاتصال، قد يأخذ الموقف من السلطة أشكالاً عدة، كالانطباعات السلبية التي تحملها بعض الجماهير عن السلطة الحاكمة نتيجة لمواقف متوارثة منهم تجاهها³⁰.

وعطفاً على ما سبق، يتبين أن اختلاف أنظمة الحكم وتوجهاتها نحو وسائل الإعلام واتساع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات أو انحسارها، ومستوى الديمقراطية في الدول، بالإضافة إلى اختلاف القوانين المحددة لدور وسائل الإعلام، والحاكمة لطريقة عملها... كل هذه عوامل تؤثر في الاتصال السياسي، كما أن مفهوم الديمقراطية في النظم الإعلامية المختلفة ذو طابع جدلي، نتيجة للتفسيرات المختلفة لتطبيقاته، التي تتمثل في: التعددية والتنوع، واختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية التي يعمل في إطارها، وحتى في النظم التي تنص دساتيرها على الحرية، أصبح هناك هيمنة لأصحاب المصالح والنفوذ والقوى، بفعل تأثير العوامل الاقتصادية التي تتحكم في موارد المؤسسات الإعلامية في المجتمع، كما أن المؤسسات التي تستغني عن الأهداف الاقتصادية، يسيرها القائمون عليها لخدمة المصالح السياسية التي يحققونها أو يسهمون في تحقيقها، أكثر من خدمتها للجماهير وتلبية حاجاتهم، ومع وجود نظام الملكية العامة فإنه كثيراً ما تخضع المؤسسات العامة للسلطة وضغوطها سواء كانت في شكل مباشر أو غير مباشر³¹.

3. طبيعة النظام الإعلامي:

يعرف الإعلام على أنه: "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم"، وهو اليوم السلاح الأقوى والأكثر انتشاراً وتأثيراً في البناء السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والحضاري، ويعتبر السلطة الأكثر تأثيراً بين السلطات الأربع "التنفيذية، التشريعية، القضائية والإعلامية"، ولا غنى عن الإعلام في تدعيم الاتجاهات، والمحافظة على القيم، وتطوير هذه الاتجاهات بما يخدم السياسة العامة للنظام السياسي، وهو الفاعل الأقوى في عملية التجديد والتغيير والإنتاج والإبداع³².

ويمكن القول إن وسائل الاتصال أصبحت أحد المكونات الأساسية للجهاز السياسي للدولة المعاصرة، حيث تستخدم كأداة للبناء والتحول الحضاري والسياسي، وتعمل على ربط الجماهير وتنويرها بحقائق التحول، وتسهم في دعم جهود وتوجيهات الدولة، والقيام بالوحدة الوطنية، وتوسيع آفاق المواطن، ودفعه نحو المشاركة السياسية، ونقله من المحليات الإقليمية الضيقة إلى آفاق قومية وعالمية³³.

وتقوم وسائل الاتصال بتوسيع الحوار بين الساسة والمحكومين، وتعريف الأفراد بالسياسات والإجراءات الرسمية، وكذلك نقل تصوراتهم للسلطة الحاكمة، إلا أن نظرة الدولة إلى وسائل الاتصال تتباين، بحسب طبيعة وفلسفة النظام السياسي القائم، وموقفه من وسائل الاتصال، وتصوره لوظيفتها ودرجة الحرية الممنوحة له، وتخضع وسائل الإعلام والاتصال مجموعة من العوامل والضغوط والقوانين المتمثلة بالدستور، والقوانين الحكومية، مثل: قانون المطبوعات، وقانون الملكية الفكرية، التي تكفل الحقوق والحرريات، أو تقوم بتقنين التراخيص، أو تفرض الرقابة والقوانين واللوائح المنظمة للمؤسسات الإعلامية³⁴.

ومن أهم العوامل المرتبطة بالوسيلة الإعلامية، والمؤثرة في طبيعة المضمون الإعلامي: نمط الملكية، ومصادر التمويل، ونمط الفكر الإداري والتنظيمي الذي تتبناه المؤسسات الإعلامية، إلى جانب توجهات السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية ومستوى تأهيل القائمين عليها، وكذلك نمط العلاقة بين القائم بالاتصال ومصادر الأخبار والمعلومات، بالإضافة إلى تقنيات الاتصال المتاحة في المجتمع³⁵.

كما أن أسلوب المعالجة يؤثر على المواقف والقيم والأفكار التي تعبر عن النظم، والسياسات التي تنتمي إليها، أو ما قد يفرضه النظام السياسي من توجهات على مضمون وأسلوب المعالجة الإعلامية لتخدم أهدافه وتحقق مصالحه، حيث تشير كثير من الدراسات إلى اتساق بين مواقف وتوجهات النظام السياسي في أي مجتمع، وبين المعالجة الإعلامية، خصوصاً أثناء وقوع الأحداث والأزمات الطارئة، بفضل قدرة وسائل الاتصال على التعبير عن مواقف النظام السياسي وتوجهاته من الأحداث والقضايا المثارة، إلى جانب دورها في معالجة الأحداث والقضايا، والتمهيد للقرارات التي يتخذها النظام، والمتغيرات التي يتعامل معها نتيجة لذلك³⁶.

يشير محمد حسين هيكل إلى تشابك وتعقد العلاقة بين الصحافة وسلطة الحكم بتقرير أن الصحافة هي جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية في أي بلد، وهناك أبعاد ثلاثة لدراسة العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام هي:

❖ تأثير السلطة على وسائل الاتصال: بمعنى دراسة كل الوسائل الرسمية وغير الرسمية والعمليات التي تؤثر من خلالها على وسائل الاتصال مثل التشريع والترخيص للعمل والإجراءات القضائية والإمساك بالمعلومات وحظر النشر والضغط الممارسة على وسائل الاتصال وخصائص انساق المعلومات والأفراد والمسؤولين عن تقديم المعلومات للقائم بالاتصال.

❖ تأثير وسائل الاتصال على السلطة: أي السبل التي تؤثر بها الوسائل الإعلامية على الحكومة والموظفين الرسميين وسلوك جمع المعلومات والأفراد القائمين بجمع الأخبار واستخدام أو منع المعلومات وتثبير التغطية الإعلامية الاهتمام بمسائل معينة والأولوية العامة.

❖ طبيعة أخبار وسائل الاتصال: كمؤسسات داخل نسق اجتماعي و مضمون رسائلها أو أسلوب عملها وموقف القائمين عليها وخصائص الإعلاميين والعوامل المهنية والتكنولوجية والملكية³⁷.

ولا شك أن تأثير العملية الاتصالية يتوقف على كفاءة أداء عناصر الاتصال الأساس، وعلى ضوء ما يتوافر لدى القائم بالاتصال من مهارات وكفاءات في الأداء، يتوقف مصير العملية الإعلامية برمتها، وهناك عدة متغيرات فاعلة تؤثر في الكفاءة الاتصالية، والأداء المهني للعاملين بالمؤسسات الإعلامية، أهمها: مستوى المعلومات المتوفرة لديهم، والتجارب العملية، وموقفهم إزاء المواضيع السياسية المطروحة، ومدى علاقتهم بالمؤسسة الإعلامية وتوجهاتها السياسية، وتصورهم للجمهور المتلقي؛ فكلما زادت نسبة الاتفاق بين القائم بالاتصال والجمهور حول ما يطرح من أفكار ومواضيع زاد الفهم المشترك بينهما³⁸.

فكلما صممت الرسالة لتلائم خصائص وظروف المجتمع وتلبي احتياجاته وتتفق مع المستوى الإدراكي والقيمي له كانت أكثر تأثيراً فيه، ذلك أن المقدرة الاتصالية التأثيرية تتوقف على مدى الانسجام والدقة في مضمون الرسالة، والمخزون المعرفي والمقدرة اللغوية وتوافر مهارات التفكير واتخاذ القرار فيما يتعلق بالموقف الاتصالي لكل من المرسل والمستقبل، بالإضافة إلى اختيار الوسيلة المناسبة للموقف الاتصالي، ومدى انتشار وسائل الإعلام، وقدرتها على إيصال الرسائل في حينها إلى أفراد الجمهور ببسر وسهولة وسرعة فائقة، والقدرة على استرجاع الجمهور للرسائل الإعلامية، وزيادة فرص التفاعل ورجع الصدى³⁹.

وتختلف هذه العوامل من مجتمع إلى آخر، ومن وسيلة إلى أخرى، وفقاً لفلسفة الاتصال وسياسته السائدة، ومن نمط ملكية إلى آخر، ووفقاً لتوجهات الجهة القائمة على الملكية وتصوراتها حول طبيعة الدور السياسي الذي يجب أن تمارسه وسائل الاتصال في المجتمع⁴⁰.

خامسا: وسائل الإعلام والاتصال السياسي: رهانات العلاقة وتجاذبات التأثير:

إن فاعلية النظام السياسي ترتبط بنظام اتصال كفاء وفعال، وإن قدرة وكفاءة كل منهما تنعكس على الآخر وتحدد إيديولوجية النظام السياسي موقع نظام الاتصال فيه، وعموما هناك عدة مستويات لتناول العلاقة بين النظام السياسي ونظام الاتصال هي على مستوى الفرد: حيث تترك وسائل الاتصال تأثيرا كبيرا على المواطن في تشكيل تصوره للسياسية وعلى مستوى الجماعة: فإن وسائل الاتصال لها وظيفة إعلامية تهدف إلى تحقيق التأييد للنظام السياسي واستمرار الجماعة السياسية وعدم انقسامها والحفاظ على قواعد اللعبة السياسية، أما على مستوى النظام السياسي: ككل فيؤثر نظام الاتصال على فعالية أدائه لوظائفه المختلفة مثل التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وصنع القرارات، كما أن أي تطور في وسائل الاتصال يؤثر على وظائف النظام السياسي وقدراته⁴¹.

كذلك تقوم وسائل الاتصال بوضع احتياجات الأفراد والجماعات أمام صانعي القرار، وتساعد وسائل الاتصال على كشف المصالح المستترة والحاجات والمطالب السياسية وإبرازها و بلورتها، وبمرور الزمن تعاضمت أدوار المؤسسة الإعلامية، لدرجة أنها أصبحت تمثل أحد أهم عناصر القوة والتأثير الذي تتمتع به دولة من الدول إلى جانب السياسة الخارجية والاقتصاد، وقد تدخلت هذه المؤسسة الإعلامية في كل شيء تقريباً وأولها القرار السياسي والعسكري⁴².

ويكفي للدلالة على أهمية وسائل الاتصال أن أي محاولة لتغيير نظام الحكم في دولة ما بالقوة تبدأ بالسيطرة على وسائل الإعلام كخطورة لضمان النجاح للنظام الجديد، و بصفة عامة إن من يملك وسائل الاتصال في النظم السياسية المعاصرة يؤثر ويوجه إن لم يسطر مباشرة على السلطة وإن اتساع سيطرة النظام السياسي ترتبط بالسيطرة على وسائل الاتصال⁴³.

كما تختلف علاقة الإعلام بالسلطة السياسية في ظل التقدم في تكنولوجيا الاتصال في كل من الدول المتقدمة والنامية: ففي الدول المتقدمة هناك ما يشبه الخط الفاصل بين الدولة التي تملك وسائل الإعلام الإذاعي والتلفزيوني وبين الحكومة، باعتبار أن الدولة هي كل المواطنين، وأن الحكومة تمثل حزبا يمكن أن يتغير بنتائج الانتخابات، في حين أن هذا الفصل في الدول النامية لا يوجد، حيث مازال الإعلام في هذه الدول أداة من أدوات السلطة والدعاية السياسية؛ فالتطور الكبير الذي طرأ على وسائل الاتصال، بفضل

التكنولوجيا الحديثة، وما ترتب عليه من سرعة في نشر الأخبار وتغطية ما يدور من أحداث قد أدى إلى معرفة الجماهير والحكومة بما في نفس الوقت تقريباً، وشكل ضغطاً على الحكومات ذات العلاقة بالأحداث من أجل سرعة إيجاد الحلول، في حين يحتاج المسئولون إلى وقت كاف قبل اتخاذ قراراتهم، بعدما كانت الحكومات في السابق تتخذ قراراتها بدون ضغط من الرأي العام، نتيجة بطء معرفة الرأي العام للأخبار ذات الحساسية، كما أن سيطرة وكالات الأنباء العالمية على سوق الأخبار، جعلها تضع الأولويات بشأن المواد التي ترسلها إلى مشركيها من المؤسسات الإعلامية، وبالتالي تتحكم بشكل مباشر في المعلومات التي تصل إلى الجمهور⁴⁴.

الخلاصة مما سبق هي القول بأن تنوع الأنظمة السياسية، ونظرتها إلى وسائل الإعلام والتواصل، واتساع قاعدة المشاركة السياسية أو ضعفها، والإيمان بالديمقراطية أو انعدامه، واختلاف القوانين الضابطة لوسائل الإعلام والاتصال، كل هذا وغيره، يؤثر وبشكل مباشر في وعلى الاتصال السياسي.

نتائج الدراسة:

إن الحديث عن وسائل الإعلام كحلقة قوية في عملية الاتصال السياسي يدفعنا لرصد التغيرات التي تطرأ على العملية السياسية بفضل تعزيز دور هذه القنوات، وفي هذا الإطار توصلنا إلى النتائج التالية:

✎ تحتل وسائل الإعلام مكانة مركزية في الاتصال السياسي، حيث ينبغي تجاوز المعنى الضيق الذي يركز على الخطابات الشكلية، فالمطلوب منها من هذا المنظور أن تبقى على مسافة من المنطق التمثيلي للرأي العام ورجال السياسة، وفي مقابل ذلك تهتم أكثر بمنطق الحدث من خلال حضوره في أجندة وسائل الإعلام.

✎ على الرغم من تطور الممارسة السياسية ونمو وسائل الإعلام وسبر الآراء فإن الطابع الجدلي والعنيف بقي يميز الاتصال السياسي وعناصره، وذلك لأن شروط الاتصال السياسي تحمل في ذاتها طابع الاختلاف والتباين في مستوى الخطاب والممارسة، وهذا ما يفرض طابعاً جديلاً تجسده الديمقراطيات الجماهيرية، ولأن الخطابات الرئيسية للاتصال السياسي لا تعد فقط متعارضة، ولكنها في تنافس مستمر من أجل التحكم في المسار السياسي.

❏ تنوع الأنظمة السياسية، ونظرتها إلى وسائل الإعلام والتواصل، واتساع قاعدة المشاركة السياسية أو ضعفها، والإيمان بالديمقراطية أو انعدامه، واختلاف القوانين الضابطة لوسائل الإعلام والاتصال، كل هذا وغيره، يؤثر وبشكل مباشر في وعلى التواصل السياسي.

❏ إن العديد من المنابر الإعلامية، التي تدعي الاستقلالية، غير قادرة على رفع رهان هذه الاستقلالية، أي الدفع برأي وتأدية الثمن عليه بهذا الوجه أو ذاك. على العكس من ذلك، فقد رأينا في العديد من الحالات، كيف يتم اللجوء إلى رسائل الاستعطف لدى رأس الدولة، وكيف يتم تخفيف حدة النبرة تحت هذا التهديد أو ذاك، وكيف أن بعضًا منها حرّم على نفسه الاقتراب من بعض مكامن السلطة، أو من اللوبيات الدائرة في فلکها.

❏ إن وظيفة الإعلام تختلف عن تلك المنوطة بالسياسة، ليس فقط من زاوية أفق الاشتغال وطبيعة الرسالة، ولكن أيضًا بحكم طبيعة الغايات المرتجاة من هذا كما من تلك. ثم إن زمن السياسة ليس بالضرورة هو زمن الإعلام؛ فلأولى الاشتغال بجوهر المنظومة، في حين أن للثاني الإخبار العابر، الذي قد لا يترك أثرًا كبيرًا في البنية أو تأثيرًا في السياق.

بالنهاية فإن الإعلام والسلطة عنصرًا معادلة ملؤها التناقض والتنافر والتمنع والممانعة والاحتراب؛ إذ اكتساب مساحة إضافية لهذا، غالبًا ما يتم على حساب ذلك، ومن ثمة على حساب الاستقلالية والمصادقية والمهنية التي ينشدها رجل الإعلام والاتصال.

خاتمة:

ليس من القائم تصور العملية السياسية بدون عملية تواصلية موازية لها أو قائمة بصلبها. والواقع أن العلاقة بين طرفي المعادلة هي علاقة جدلية بكل المقاييس، تختلف دائرة التأثير بينهما باختلاف الأنظمة السياسية السائدة "فالنظامان، أي التواصل والسياسة، كلاهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه، وإن كان التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الاتصال في البلدان النامية بشكل خاص، أكبر من تأثير الاتصال على النظام السياسي".

من هنا تتمظهر عملية استقطاب وسائل الإعلام من لدن السلطة السياسية، إما بغرض توظيفها للدعاية، أو من أجل اعتمادها كوسيلة لتجميل صورة هذا النظام السياسي أو ذاك، ففي السياق العربي

"تتجه السياسات الاتصالية كلها إلى دعم سلطة النظام القائمة، وتوجهاته في المجالات المختلفة، وخدمة مصالحه الحقيقية والمتصورة، على النحو الذي يخدم تماسك النظام وديمومته؛ مما نجم عنه أن اصطبغ مضمون الاتصال في معظم أشكاله في بعض الأقطار، بالصبغة الدعائية المباشرة، التي تعزز مصالح النظام وأهدافه، وتعزز المصالح القطرية، وتغرس الولاء لها في عقول الجماهير".

مقابل ذلك أو على نقيضه، نجد أن وسائل الإعلام والاتصال في الدول الديمقراطية، هي التي تمارس ضغطها على النظام السياسي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالشؤون الداخلية لهذه الدولة، أما عندما يتعلق الأمر بالسياسات الخارجية؛ فإن هذه الأنظمة تمارس ضغطها على وسائل الاتصال من حيث وظائفه ومضمونه وحجمه.

في الأخير يمكن القول أن وسائل الإعلام تلعب دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.

فوسائل الإعلام الحرة تلعب ثلاثة أدوار جوهرية في تعزيز الحكم الديمقراطي، باعتبارها محفل وطني يمنح صوتاً لقطاعات المجتمع المختلفة، ويتيح النقاش من زاوية جميع جهات النظر، وكعنصر تعبئة ييسر المشاركة المدنية بين جميع قطاعات المجتمع، ويعزز قنوات المشاركة العامة كما تعمل كرقب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسؤولين العامين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام.

الهوامش:

¹ صابر عبد ربه، (2002)، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 26.

² Isabelle Falque-Pierrotin, (2012), **Communication Politique; Obligations Légales et bonnes Pratiques**, les guides de la cnil, p31.

- ³ صفوت محمد العالم، (2005)، الاتصال السياسي والدعاية الانتخابية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 28.
- ⁴ محمد نصر مهنا، (2007)، الإعلام السياسي بين التنظير والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ص 47.
- ⁵ Jérôme Karsz, (2001), **La communication politique partisane sur Internet en France**, Séminaire de communication politique, Institut Français de Presse, Université Paris II Panthéon – Assas, p 78.
- ⁶ محمد حمدان المصالحه، (1996)، الاتصال السياسي: مقترح نظري تطبيقي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 13.
- ⁷ سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود، (2006)، الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي: "دراسة تحليلية ميدانية على عينة من وسائل الإعلام وأفراد المجتمع السعودي"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص 41.
- ⁸ سالم بالحاج، (2003)، دور التلفزيون والصحف في ترتيب أولويات الجمهور الليبي نحو القضايا الخارجية، رسالة دكتوراه مقدمة في علوم الإعلام، جامعة القاهرة، مصر، ص 71.
- ⁹ محمد بن سعود البشر، (1997)، مقدمة في الاتصال السياسي، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ص 15-17.
- ¹⁰ Vincent Georis, (2005), **La communication politique**, etopia, centre d'animation et de recherche en écologie politique, p 08.
- ¹¹ Philippe Riutort, (2007), **Sociologiser La Communication Politique? À Propos De Quelques Tendances De La Science Politique Française**, Groupe d'analyse politique de l'Université Paris X Nanterre, Politique et Sociétés, vol. 26, no 1, p 81.
- ¹² محمد بن سعود البشر، (1997)، مقدمة في الاتصال السياسي، مرجع سابق، ص 19.
- ¹³ Ian Coldwell, (2001), **The Ethics Of Political Communication**, Political Studies association Conference, Aberdeen, p 42.
- ¹⁴ محمد سعد السيد، (1988)، الوظائف السياسية لوسائل الإعلام، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد 50، ص 22.
- ¹⁵ حسن حمدي، (1993)، الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري، كويك الجريسي، القاهرة، ص 57.
- ¹⁶ جون ميلر، رالف لوينشتاين، (1989)، الإعلام وسيلة ورسالة، تعريب: ساعد الحارثي، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 229.

* ويمكن تتبع الاتجاه السياسي في بحوث تأثيرات وسائل الإعلام حتى العقد الثاني من القرن الماضي، حينما اجتذبت الأنشطة الدعائية لأطراف الحرب العالمية الأولى اهتمام الباحثين، حتى إن الممارسات الدعائية في تلك الفترة شكلت الأساس النظري لكثير من نظريات التأثير التي ظهرت فيما بعد، بل إن الدعائية قد أسهمت في تحديد وظائف وسائل الإعلام خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد ظهور كتاب لازويل عام 1927، عن أساليب الدعائية.

¹⁷ Niels Brügger, (2003), **Theories of Media and Communication: Histories and Relevance**, Papers on Media and Communication Theories, University of Aarhus, Denmark, p 11.

¹⁸ عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد عبد الله عمارة، (2004)، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 181.

¹⁹ سيمون سيرفاقي، (1995)، **وسائل الإعلام والسياسة الخارجية**، ترجمة: محمد غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، ص 39.

²⁰ منى محمود، (2002)، **دور الاتصال في صناعة القرار السياسي الأمريكي**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 16، جامعة القاهرة، ص 204.

²¹ محمد أبو سمرة، (2012)، **الإعلام السياسي**، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 125.

²² محمد محمد جاب الله عمارة، (2003)، **العلوم السياسية بين الأقلية والعولمة: رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 204.

²³ زياد عبد الوهاب النعيمي: **آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 2516 ، مقال منشور على الانترنت شوهد بتاريخ: 2021/07/10، الساعة: 19:34 مساءً، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158450>

²⁴ عبد الفتاح إسماعيل، محمود هبه، (2004)، **النظم السياسية وسياسات الإعلام**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ص 41-42.

²⁵ بسام عبد الرحمان المشاقبة، (2013)، **الإعلام والسلطة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص 137-138.

²⁶ عبد الوهاب النعيمي: **آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية**، مرجع سابق.

²⁷ كاظم شنون المقدادي، (2013)، **الإعلام الدولي والجديد وتصعد السلطة الرابعة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص 218.

²⁸ محمد سعد أبو عامود، (2008)، **الإعلام والسياسة في عالم جديد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، ص 95.

²⁹ عبد الهادي الجوهري، (1985)، **دراسات في علم الاتصال السياسي**، نخضة الشرق، القاهرة، ص 64.

- ³⁰ علي عجوة، (2004)، الإعلام وقضايا التنمية، عالم الكتب، مصر، 2004، ص 12.
- ³¹ محمد عبد الحميد، (2000)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، ص 442 .
- ³² إبراهيم زقوت: الإعلام العربي والدولي، مقال منشور على الانترنت شوهد بتاريخ 2021/07/10، الساعة 15:45 زوالا. up.edu.ps/ocw/.../AMGD2109.101_02052009.doc
- ³³ طه عبد العالي نجم، (2005)، الصحافة والحريات السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 112.
- ³⁴ سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود، (2006)، الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي: "دراسة تحليلية ميدانية على عينة من وسائل الإعلام وأفراد المجتمع السعودي"، مرجع سابق، ص 136.
- ³⁵ عبد الهادي الجوهري، (1985)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 64.
- ³⁶ عبد الغفار رشاد القصبي، (2006)، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة، مصر، ص 146.
- ³⁷ بسام عبد الرحمان المشاقبة، (2013)، الإعلام والسلطة، مرجع سابق، ص 141.
- ³⁸ عبد الفتاح إسماعيل، محمود هبه، (2004)، النظم السياسية وسياسات الإعلام، مرجع سابق، ص 42.
- ³⁹ ماجد راغب الحلوي، (2006)، حرية الإعلام و القانون، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 76.
- ⁴⁰ محمد عبد الحميد، (2000)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، مرجع سابق، ص 72.
- ⁴¹ محمود عبد الله خوالدة، حسين علي العموش، (2009)، علم النفس السياسي والإعلامي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 312.
- ⁴² جون ألتزمان، (2003)، إعلام جديد، سياسة جديدة: من القنوات الفضائية إلى الإنترنت في العالم العربي، ترجمة: عبد الله الكندي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ص 13.
- ⁴³ آلونند. جي بنجهام، السياسات المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، سلسلة الفكر السائد، مكتبة الوعي العربي، عمان، ص 49.
- ⁴⁴ فاروق أبو زيد، (2000)، مشكلات الاتصال السياسي في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ص 292.